مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مختبر الحوار الخليجي
Gulf Dialogue Lab

أوراق ثقافية

الحجم الاقتصادي لقطاع الثقافة والصناعات الإبداعية في السعودية

«تطلعات وتحديات»
الزبير عبد الله الأنصاري

منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 أصبح القطاع الثقافي في صميم عملية التحول الاقتصادي وتنويع الدخل، وذلك انطلاقاً من إدراك القائمين على الثقافة لأهمية هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي والعلاقة المطردة بين زيادة حجمه وبين تحسين النشاط الاقتصادي بشكل عام

ووفقاً لأرقام صادرة عن منظمة اليونسكو، تعد الصناعات الثقافية والإبداعية (cultural and creative industries) من أسرع القطاعات نمواً في العالم. وبقيمة تقدر بـ4.3 تريليون دولار أمريكي سنوياً، يمثل قطاع الثقافة الآن 6.1% من الاقتصاد العالمي. كما يحقق القطاع إيراداتٍ سنوية تبلغ 2.250 مليار دولار أمريكي ويوفر ما يقرب من 30 مليون فرصة عمل في جميع أنحاء العالم، مع توظيف عدد أكبر من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 29 عاماً مقارنة بأي قطاع آخر

وبالنظر إلى مجموعة العشرين (G20) لأكبر الاقتصادات العالمية والتي تعد السعودية مكوناً أساسياً فيها، يشير تقرير صادر عن منظمة التعاون التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنَّ القطاعات الثقافية والإبداعية تمثل ما بين 1 و2% من الوظائف، و1 و3% من القيمة المضافة في دول المجموعة التي شملها التقرير، علماً بأنَّ هذه التقديرات متحفظة لأنها لا تشمل الوظائف في قطاعاتٍ مثل الهندسة المعمارية أو التصميم أو التعليم الثقافي ولا تشمل الوظائف الإبداعية في القطاعات غير الإبداعية (مثل المصممين العاملين في صناعة السيارات)

ويحتل قطاع الصناعات الإبداعية والثقافية حيزاً مهماً في اقتصادات دول المجموعة سواءً على مستوى نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، أو على مستوى إسهامها في خلق القيمة الإضافية للاقتصاد، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، شكَّل النشاط الاقتصادي الفني والثقافي 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، أو 1.02 تريليون دولار، في عام 2021، وفي فرنسا تمثل الصناعات الثقافية والإبداعية حوالي

2% من الاقتصاد الفرنسي ويعمل بها نحو 600 ألف موظف، فيما يولد القطاع أكثر من 35 مليار دولار من عائدات التصدير

في السعودية، وإن كانت الأرقام أقل حيث تشير تقديرات إلى أنَّ القطاع يمثل 2.38% من الاقتصاد، ويولد ما يقرب من 15 مليار دولار سنوياً، إلا أنَّ القطاع يشهد بصورة عامة نمواً متسارعاً ميَّز المملكة عن باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبينما ينمو إسهام القطاع الثقافي والإبداعي في الناتج المحلي والإجمالي سنوياً بأكثر من 10% في المنطقة ككل، فإنه ينمو في السعودية وحدها بنحو 13%.

تعزيز الدور الاقتصادي للثقافة

ويبدو أنَّ السعودية، وفي إطار رؤية 2030 تسعى للحاق بباقي أعضاء مجموعة العشرين من حيث تعزيز الدور الاقتصادي للثقافة، وتحويل البرامج الثقافية إلى أنشطة مصمَّمة ليس فقط لإثراء الحياة الفكرية والروحية للمجتمع، وإنما أيضاً لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل.

وفي هذا الصدد، أطلقت وزارة الثقافة السعودية خلال العامين الماضيين استراتيجيات الهيئات الثقافية الإحدى عشرة وهي: هيئة الأدب والنشر والترجمة، وهيئة الأزياء، وهيئة الأفلام، وهيئة التراث، وهيئة فنون العمارة والتصميم، وهيئة الفنون البصرية، وهيئة المتاحف، وهيئة المسرح والفنون الأدائية، وهيئة المكتبات، وهيئة الموسيقى، وهيئة فنون الطهي.

وبحسب الوزارة، ستعمل هذه الهيئات على إيجاد أكثر من 100 ألف وظيفة في القطاع الثقافي بحلول عام 2030، إلى جانب تطوير الفرص الاقتصادية والإسهام بحوالي 23 مليار دولار أو 3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2030.

يبدو أنَّ السعودية، وفي إطار رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠ تسعى للحاق بباقي أعضاء مجموعة العشرين من حيث تعزيز الدور الاقتصادي للثقافة.

ونحو تحقيق هذه الغاية تعمل السعودية على عدد من السياسات والبرامج الحكومية، بما في ذلك:

تضمين الاقتصاد في استراتيجيات الثقافة وسياساتها الحكومية

طيلة العقود الماضية، كانت الثقافة في المملكة العربية السعودية تمارس إلى حد كبير بوصفها هواية ونشاطاً إبداعياً حراً دون رؤية اقتصادية محددة، لكن مع رؤية المملكة 2030، وعقب إنشاء وزارة الثقافة في عام 2018، أصبح الاقتصاد في صميم رؤية الوزارة وسياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بإدارة وتطوير المشهد الثقافي

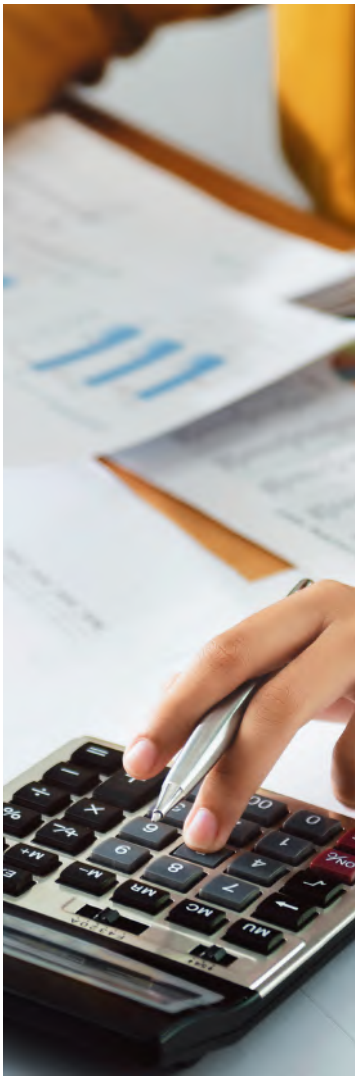

وحدَّدت وزارة الثقافة في رؤيتها هدف «الثقافة من أجل النمو الاقتصادي» بوصفه أحد الأهداف الرئيسة لبرامجها جنباً إلى جنب مع «الثقافة نمط حياة»، و«الثقافة من أجل تعزيز مكانة المملكة الدولية

وفي إطار هذه الرؤية تم توسيع مفوم الثقافة الذي كان مقتصراً على الإنتاج الأدبي، ليشمل 16 قطاعاً، بما في ذلك المتاحف، والأفلام، والموسيقى، والفنون البصرية، والتراث، والأزياء، والتراث الطبيعي، وفنون العمارة، وفنون الطهي، والمواقع الثقافية.

زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع الثقافي

تكثف المملكة الإنفاق على القطاع الثقافي وذلك من خلال التمويل الذي تقدمه المؤسسات الحكومية للمشاريع الثقافية بمختلف أشكالها، وعلى سبيل المثال، ففي عام 2022 قدم صندوق التنمية الثقافي تمويلاً لمشاريع ثقافية بقيمة 259 مليون ريال سعودي، جاءت موزعة على 41 منحة، و36 ضماناً، قدَّمها الصندوق خلال العام، بحسب ما يبينه تقرير الحالة الثقافية لعام 2022 الصادر عن وزارة الثقافة

كما أعلن الصندوق في مطلع عام 2022 عن برنامج مخصص لتمويل قطاع الأفلام في المملكة بميزانية تقدر بـ879 مليون ريال، 70% منها مخصصة لإنتاج المحتوى وتوزيعه، فيما خصصت نسبة 30% لتطوير قطاع الأفلام

وإلى جانب الصندوق الثقافي، قدَّم صندوق التنمية الاجتماعي دعماً لرواد الأعمال في قطاع الثقافة بنحو 12 مليون ريال

إدراج الثقافة في صميم المشروعات التحولية

بالتزامن مع الإنفاق على القطاع، تعمل السعودية أيضاً على إدراج الثقافة في صميم المشروعات الضخمة لبرنامج التحول، بما في ذلك العلا، وبوابة الدرعية، ونيوم، والقدِّية، والبحر الأحمر، وغيرها من المشاريع

بعض هذه المشاريع مثل «بوابة الدرعية» تبنى وفقاً للهوية والتراث والحضارة الثقافية للسعودية، وبعضها مثل «نيوم» صُمِّمت لتكون مراكز دولية في المستقبل للثقافة والصناعات الإبداعية، وذلك من خلال توفير بيئة عمل متطورة للشركاء والمستقلين والشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل في «نيوم» من خلال وضع أنظمة بسيطة وغير معقدة فضلاً عن توفير بنية تحتية عالمية المستوى.

إيجاد بيئة استثمارية ملائمة

تحرص السعودية أيضاً على توفير البيئة المواتية للاستثمار في القطاع الثقافي وجذب رأس المال الأجنبي إلى الصناعات الإبداعية في البلاد. وفي هذا الصدد، يقود صندوق الاستثمارات العامة (PIF)، من خلال الشركات التابعة له، عدة مشاريع مرتبطة بتعزيز القطاع الثقافي، حيث أطلق الصندوق 18 مشروعاً استثمارياً في مختلف مناطق المملكة

تحرص السعودية أيضاً على توفير البيئة المواتية للاستثمار في القطاع الثقافي وجذب رأس المال الأجنبي إلى الصناعات الإبداعية في البلاد.

ويرتبط بعض هذه المشاريع بقطاعات مثل الهوية العمرانية، وتطوير وتأهيل المواقع الثقافية والأثرية واستثمارها في دعم السياحة الداخلية والدولية، فيما يرتبط بعضها بعناصر الهوية السعودية والإسهام في تسويقها محلياً وتصديرها والترويج لها عالمياً، كما يرتبط بعضها بقطاع الترفيه وخلق التجارب والفعاليات الثقافية والترفيهية

وإلى جانب الاستثمارات المحلية، تضاعفت أيضاً تراخيص الاستثمار الأجنبي في الأنشطة ذات الصلة بالفنون والترفيه، في مؤشر على الإقبال الخارجي على قطاع الثقافة في المملكة بوصفه مؤهلاً لجذب الاستثمارات بالعوائد المأمولة

هذه الرؤية الاقتصادية للقطاع الثقافي تأتي أيضاً في إطار مساعي المملكة لإعادة بناء صورتها (rebranding) باعتبارها مركزاً إقليمياً ودولياً للفعاليات والأحداث الثقافية والفنية العالمية، إضافة إلى إيجاد الأسس التجارية للترويج للثقافة السعودية وتقديمها إلى العالم وفقاً لمنطلقات جديدة.

كما تؤكد هذه العناية بالتمكين الاقتصادي للثقافة عن وعي بدور الثقافة في التنمية الشاملة للمجتمع، حيث أصبحت الصناعات الثقافية والإبداعية ضرورية، لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل وفق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تحديات ومجالات للتحسن

وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أنه لا تزال هناك تحديات تتطلب التعامل معها للوصول بقطاع الثقافة والصناعات الإبداعية إلى المستوى المطلوب، علماً بأن هذه التحديات تتعلق في الغالب بالنشأة الحديثة نسبياً للقطاع بوصفه مجالاً اقتصادياً حيوياً لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى. **ومن أبرز هذه التحديات**

تعزيز القوة التصديرية للقطاع الثقافي

لا يزال قطاع الثقافة والصناعات الإبداعية السعودي منحصراً إلى حد كبير في السوق المحلية، وهو ما يمكن فهمه بالنظر إلى الطلب المحلي الكبير، ورغبة القائمين على القطاع في الاستجابة لهذا الطلب واستيعابه ضمن منظومة من الخدمات الثقافية والترفيهية المنتجة محلياً. وفي مؤشر على حجم الطلب المحلي وتزايده المطرد، فقد سجَّلت عمليات نقاط البيع لقطاع الترفيه والثقافة نحو 14.8 مليار ريال، ونسبة نمو بـ4.9% في عام 2022، مقارنة بالعام السابق الذي سجلت فيه العمليات نحو 14.1 مليار ريال

لا يزال قطاع الثقافة والصناعات الإبداعية السعودي منحصراً إلى حد كبير في السوق المحلية

وعلى الرغم من أهمية تلبية الطلب المحلي، إلاَّ أنه لا بد من العمل على تعزيز القوة التصديرية للقطاع، من خلال إيجاد أسواق خارجية للمنتج الثقافي السعودي بمختلف أشكاله، والترويج لهذا المنتج عبر مبادرات منسقة، ومعارض دولية مكرسة خصيصاً للتعريف بالإنتاج الثقافي المحلي، وتقديمه بوصفه منتجاً ذا قيمة اقتصادية

وتكمن أهمية هذا الترويج والبحث عن الأسواق الخارجية في الطبيعة الخاصة للمنتج الثقافي، فهو ليس مجرد منتج اقتصادي للاستهلاك، وإنما يرتبط بالقوة الناعمة للدولة، ومدى قدرتها على التأثير خارجياً، وخدمة قيمها وسياساتها على المسرح الدولي عبر وسائل فكرية وغير تقليدية

تحسين الوضع الاقتصادي للمثقفين والمبدعين

على الرغم من النمو المتزايد في الحجم الاقتصادي لقطاع الثقافة والصناعات الإبداعية، إلا أنَّ هذا النمو لم ينعكس كما ينبغي على الأوضاع المادية للمثقفين والمبدعين لا سيما في مجالات التأليف العلمي والفكري والأدبي، حيث لا يزال كثير من هؤلاء يعانون صعوبات في تحقيق الاستقلال المالي، والتوفيق بين ما يتطلبه العمل الإبداعي من جهد وتفرغ، وبين ما تقتضيه حياتهم اليومية من احتياجات لا

بد من توفيرها، ولو عن طريق مزوالة وظائف وأعمال لا علاقة بها الثقافة

ومع أهمية المبادرات الحكومية في هذا المجال مثل حاضنات الإبداع، ومسرعات النشر، إلا أنَّ المبدعين في حاجة إلى مقاربة تركز على الفرد المبدع (individual oriented approach) وتستجيب لاحتياجاته، وتقدر مادياً نتاجه الإبداعي

ومن البوادر المهمة في هذا المجال ما شهده العامان الماضيان من إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، واللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف، حيث سيشجع هذا النوع من التنظيمات الإبداع، ويسهم في حفظ حقوق المؤلفين الاقتصادية

تطوير البرامج التعليمية لملاءمة احتياجات القطاع الثقافي

تشير التقديرات إلى أن حوالي 38 ألف طالب، أي ما يقرب من 16% من إجمالي الطلاب، يتخرجون كل عام من مجالات الدراسة المتعلقة بالثقافة، ومع ذلك فإن 36 ألف موظف فقط بدوام كامل أفادوا بأنهم يعملون في المجالات الثقافية والإبداعية في القطاع الخاص، وهو ما يمثل أقل من 0.5% من إجمالي القوى العاملة في البلاد.

علاوة على ذلك، تركز المسارات الجامعية المتاحة لهذا القطاع بشكل أساسي على اللغات والأدب والمكتبات ممثلة نحو 62% من الطلاب، في حين أن أقل من 0.2% من جميع الخريجين في البلاد يتخصصون في الموسيقى، والأزياء، والطهي، والفنون.

وتعني هذه الأرقام ضرورة إعادة صياغة برامج التعليم العالي لمواكبة التطورات في القطاع الثقافي، وذلك من خلال التوسع في إنشاء كليات الفنون والأزياء والتصميم ونحوها، على النحو الذي يزود السوق المحلي بخبرات وطنية مؤهلة وقادرة على إدارة العمل الثقافي بمختلف أشكاله وتجلياته

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

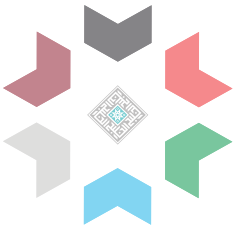

www.ar.grc.net

الرياض

مكتب FN11A، البرج الشمالي
مؤسسة الملك فهد الفرعي، العليا
هاتف: 2112567 ، 966-11-2031188+
البريد الإلكتروني: info@grc.net

جدة

30 شارع راية الإتحاد (19)
ص.ب 2134 جدة 21451
المملكة العربية السعودية
هاتف: 966-126511999+
فاكس: 966-126531375+
البريد الإلكتروني: info@grc.net

Geneva

Gulf Research Center
Foundation
Avenue, de France 23
1202 Geneva switzerland
Fax: +41227162730
Email: info@grc.net

England

Gulf Research Center
Cambridge University of
Cambridge, Sidgwick
Avenue,Cambridge
CB3 9DA, UK
Tel: +760758-1223-44
Fax: +335110-1223-44

Belgium

Brusseks
Coming Soon